بلدان آسيا وافريقيا ، التي تحررت حديثا ، تتلمس الطريق الثالث ، لكنها لم تستطع الوقوف على قدميها امام النظريات العالمية كالماركسية والراسمالية . والطريق الثالث في مفهومنا يرتبط بتراثنا العربي المادي والروحي ويستند الى اعماق فلسفة هذا التراث، ويشتمل على نظرية التوازن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الفردي والجماعي » . اما نظرية التوازن فيوضحها الحباشنة على النحو التالي : « مفهوم التوازن في تراثنا مفهوم أصيل وعميق (...) وتعتمد من الناحية الفيزيائية على الابعاد المتساوية في حركة الفرد ضد المجتمع ، وحركة المجتمع ضمن المجموعة الانسانية ، وتعتمد على محصلة القوى المتصارعة في مختلف المجالات ، وعلى نقيض النقيضين في الصراع الاجتماعي ، وهذا يرسم لها مسارا متوازيا بفضل تدخل الانسان الذي لا يقف متفرجا على حركة التطور الحتمية والعفوية (...) لذلك من هنا يبدو اختلاف الاتحاد بمفهومه عن الحزب السياسي ، لان موضوعه هو الشعب بأسره ، وليس فئة من فئاته او طبقة من طبقاته »(٢٨). ان ما مر ، يوضح طبيعة التحول في لغة النظام ونهجه وطبيعة الغطاء الايديولوجي الذي يقدمه المرتدون . وفي افتتاحية لصحيفة النظام الرسمية « الرأي » قالت : « ان الميثاق الاردني الذي استقى مبادءه ونظراته ، من الواقع المرير الذي تعيشه شعوب العالم الثالث ، أوضح الطريق الثالث لهذه الشعوب في مواجهة **الطغيان الرأسمالي أو الديكتاتورية الشيوعية** » . وعادت ذات الصحيفة في عرضها لندوة خصصت لشرح مبادىء الاتحاد الوطني لتكرر انه « يطرح نظرية جديدة للعمل الاجتماعي والاقتصادي والتنظيمي بصورة عامة ، **معتمدا على تجربة الدول النامية** ، وتطلع هذه الدول الى بناء **مجتمعات خالية من التناقضات الطبقية** » .

[١١]

ان اطروحة الطريق الثالث ، التي يقدمها منظرو الاتحاد الوطني ، على انها نظرية خاصة وجديدة ، وكتجربة رائدة وفريدة للتطور ، تعبر عن نفسها في الميثاق الوطني ، كبرنامج للنظام وكغطاء ايديولوجي على النحو التالي : **على الصعيد السياسي العربي** ، يحدد الميثاق التناقض الاساسي في المنطقة العربية ، على انه التناقض مع العدو (الصهيوني) ، ويراه **التناقض الاساسي الوحيد** . « ومن هنا فان جميع الاقطار العربية مدعوة للوقوف صفا واحدا ضد الخطر المشترك ، وهذا يستلزم بالضرورة حشد جميع الطاقات العربية وحل الخلافات بالحوار الهادىء ، والتزام المواقف المسؤولة والتعاون الاخوي الايجابي »(٢٩). ويستتبع هذا الفهم للتناقض في المنطقة الدعوة لحشد القوى العربية وتنسيقها وتوحيدها في خط المجابهة مع العدو ، منعا لانفراده بضرب كل منها على حدة . ويدعو الميثاق الى وحدة خط المجابهة السياسية ، ووضع سياسة خارجية موحدة للدول العربية و « نبذ المعارك الجانبية بين الدول العربية ، بسبب تباين انظمة الحكم ، او اية خلافات اخرى » . ووفقا للمنظور المار ذكره ، فانه لا وجود لتناقض اساسي اخر في المنطقة ، كالتناقض مع الامبريالية واستنزافها للثروات العربية . واغفال العدو الامبريالي ، كعدو اساسي ، يضع كل دعاوات الاتحاد الوطني ، عن التقدم والتحرر الوطني ، في موضعها كديماغوجية سافرة . وبصدد وحدة القوى العربية ، فانها في الميثاق تؤسس وتستند الى ارضية النظام الاردني ، ويضعها خاضعة لاشتراطات الرجعية ، التي تتحدث عن الوحدة والتضامن ، وتمارس سياسة انقسامية واقليمية وانفرادية ، وتدعو الى نبذ المعارك الجانبية ، وهي تعني دعوة القوى العربية لغض النظر وتمرير التجاوزات الوطنية والتنازلات المقدمة للعدو مقابل مصالحها الذاتية الضيقة . ان الميثاق يذهب الى حد وضع نموذج سياسي جديد للوحدة العربية فيقول : « **ولما كان العديد من الاقطار العربية الشقيقة تمر في المرحلة نفسها التي يمر بها الاردن، وتجابه مشاكل داخلية وخارجية متماثلة ، ونظرا لان المرحلة التي تجتازها تتطلب**